

إشكالية بناء الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

The problem of Security and Development Building on the African Sahel Region

ونوغي مصطفى*، (جامعة تيزي وزو)، mustapha.ouannoughi@ummt.dz

2021-11-22	تاريخ القبول	2021-03-05	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

تناولت الدراسة بالتحليل إشكالية الوضع الأمني والتنموي في منطقة الساحل الإفريقي، باعتبارها منطقة رخوة تتواجد بها مختلف التهديدات التماثلية واللاتماثلية، ومن هذا الواقع المزري تهدف الدراسة إلى عرض إستراتيجية بمثابة وصفة علاجية للوضع القائم بالمنطقة، ولمعالجة الموضوع، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لجمع الحقائق والمعلومات ووصفها وتعريفها وتوضيحها من خلال تحديد خصائص وأبعاد الأمن والتنمية في المنطقة، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن لمقارنة مختلف المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية لدول الساحل الإفريقي.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تحقيق الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي مرهون بالعمل المشترك الهادف لتقويض وتجفيف مصادر التهديد الأمني، من أجل إحقاق التنمية الكرامة الإنسانية للمنطقة.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي؛ التنمية؛ الأمن؛ التهديد؛ الإستراتيجية.

Abstract

The study analyzed the security and development situation in the African Sahel region, as it is a soft area in which various symmetric and asymmetric threats exist. From this dire reality, the study aimed to present a strategy as a recipe for a remedy for the existing situation in the region. It was clarified by defining the characteristics and dimensions of security and development in the region, and the comparative approach was used to compare the economic growth and human development in the Sahel states. The study came to the conclusion that achieving security and development in the African Sahel depends on joint action aiming at undermining and drying up the sources of the security threat, in order to achieve development and human dignity in the region.

Keywords: The Sahel of Africa; Development; Security; The threat; The strategy.

مقدمة

يشكل الوضع الأمني والتنموي هاجسا كبيرا لدول منطقة الساحل الإفريقي، حيث تنتشر مختلف التهديدات التماثلية واللاتماثلية في المنطقة، مما جعلها محل أطماع القوى الأجنبية من ناحية، ومعقلا لمختلف التنظيمات الإجرامية التي ما لبثت تهدد أمن واستقرار المنطقة من جهة أخرى، حيث عملت هذه الظروف الأمنية على عرقلة التنمية في المنطقة والأكثر من ذلك، جعلت شعوبها تعيش وسط الفقر والمجاعة وانتشار الأوبئة، مما أضر بشعوب المنطقة أمام العجز الدولاتي لدولها.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدراسة ستشمل سبع دول من منطقة الساحل الإفريقي وهي: الجزائر، وليبيا، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، ومالي، والنيجر وتشاد.

*الإشكالية

تطرح هذه الورقة البحثية إحدى الإشكاليات المعقدة في منطقة الساحل الإفريقي والمتعلقة بإشكالية الأمن والتنمية، إذ إنه على الرغم من توافر الموارد المتنوعة التي يمكن أن تكون الأساس للعمليات التنموية في تلك الدول، ومن ثم تساهم في جلب الاستقرار السياسي والأمن لها، إلا أن الواقع يشير إلى افتقاد كل من التنمية والأمن في دول الساحل، وهو الأمر الذي ينطوي على تناقض واضح بين الإمكانيات والقدرات من ناحية، والأداء الفعال من ناحية ثانية، وبالتالي تطرح الدراسة إشكالية مؤداها:

- لماذا لم تحقق دول منطقة الساحل الإفريقي الأمن والتنمية؟ وكيف يمكن تدارك ذلك؟
- وفهم أدق لمحتوى الإشكالية البحثية، فإننا سنطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:
- ما هو الواقع الأمني والتنموي في منطقة الساحل الإفريقي؟
- ما هي الاستراتيجيات الممكنة لبناء الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي؟

*الفرضيات

انطلاقاً من الإشكالية البحثية، فإنه سيتم وضع مجموعة من الفرضيات لموضوع الدراسة على النحو الآتي:

- استتباب الأمن وتحقيق التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، مرهون بإدراك مشترك لمختلف التهديدات الأمنية ومعوقات التنمية من طرف صناعات القرار في المنطقة.
- إعادة النظر في الأنظمة السياسية في المنطقة بدمقرطتها، يفتح المجال للخروج من الفشل الدولاتي في منطقة الساحل، ومنه تعزيز فرص التنمية الإنسانية بها.
- العمل على تحقيق النمو الاقتصادي، سيؤدي بالضرورة إلى تكريس الاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

*أهداف الدراسة

لأي بحث علمي جاد أهداف يسعى للوصول إليها، من خلال الكشف عن الحقائق المرتبطة بانشغالات وقضايا المجتمع أو الإقليم، أو أهداف علمية أكاديمية تساعد على وضع تصور معين لواقع الظاهرة محل الدراسة، ومحاولة التنبؤ بمجموعة من النتائج مستقبلا، ومنه فموضوع الدراسة يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- تسليط الضوء على الواقع الأمني والتنموي في الساحل الإفريقي.
- مقارنة نسب النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية بين دول المنطقة، لمعرفة الدول الأكثر فقرا وتضررا في المنطقة.
- محاولة اقتراح حلول جذرية عن طريق طرح استراتيجية شاملة لاستتباب الأمن والسلام والنهوض بالتنمية الإنسانية في منطقة الساحل الإفريقي.

*الدراسات السابقة

شغلت إشكالية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي حيزا كبيرا في الأدبيات الأكاديمية مما لها من أهمية إقليمية ودولية، ويمكن إلقاء الضوء على بعض الدراسات منها:

1-دراسة الباحث عمار بالة تحت عنوان: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري -مالي أنموذجا-، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة01، حيث تناول الباحث مسألة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، ومدى تأثيرها على الجزائر في ظل الأزمة الأمنية التي تعرفها دولة مالي، هذه الأخيرة التي تشكل تهديدا حقيقيا لدول الجوار، وانتهى إلى ضرورة تعزيز فرص بناء الأمن والسلام في مالي، باتباع المقاربة الجزائرية المبنية على التنمية كصمام الأمان لاستتباب الأمن

2-دراسة الباحث محند برقوق الموسومة ب: The dynamics of insecurity in the Sahel المنشورة في مجلة Horizon Géostratégie، حيث تعرض الباحث بإسهاب لمختلف التهديدات التماثلية واللاتماثلية المتواجدة في منطقة الساحل، وعرض الكاتب في بحثه وجهة نظره لوضع حد لهذه التهديدات ألا وهي، ضرورة التعاون الأمني بين دول المنطقة لتقويضها وتجفيف منابعها.

3-دراسة الباحث مهدي تاج المعنونة ب: la sécurité de Sahara et du sahel، تناول فيها الوضع الأمني في منطقة الصحراء والساحل الإفريقي، حيث ربط الباحث تفشي اللأمن في الساحل إلى فشل الدول وانعدام فرص التنمية بها، مما سمح بظهور التنظيمات الإجرامية واستغلالها لشعوب المنطقة لتمرير مخططاتها الإجرامية، ونادى إلى ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية ومحاولة إنتاج فرص التنمية لإنتاج تنمية في المنطقة.

*منهجية الدراسة

في إطار تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، وللإحاطة بواقع الوضع الأمني والتنموي في المنطقة، تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي**، القائم على جمع الحقائق والمعلومات ووصفها وتعريفها وتوضيحها من خلال تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة، وقد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة لمعالجة عدة نقاط مثل التعريف بمختلف التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي وأهم مؤشرات الاقتصادية، واستعنا أيضا **بالمنهج المقارن** لمقارنة مختلف مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي بين الدول محل الدراسة.

*نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:
- الفشل الدولاتي هو سبب تفشي اللا أمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، لذا يجب العمل على ديمقراطية الأنظمة السياسية، وتخليصها من الوصاية الأجنبية.
- ضعف اقتصاديات دول المنطقة، واعتمادها على مورد واحد -اقتصاديات ريعية- جعل شعوبها تعيش في مستنقع الجهل والأمية والفقر المدقع.
- غياب التوزيع العادل للثروة، أشعل فتيل الحروب الأهلية، وهو الأمر الذي يحدث في مالي، مما سهل عملية تواجد المنظمات الإجرامية التي تستغل الوضع لتنفيذ مخططاتها الإجرامية في الساحل الإفريقي.

أولاً. طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية

الأمن والتنمية مفهومان نوقشا على نطاق واسع من قبل المحللين السياسيين والاقتصاديين وحتى العسكريين، لما لهما من أهمية قصوى في دراسة واقع وطبيعة العلاقات الاجتماعية، وطبيعة التفاعل بين الكيانات الإنسانية، والتجاذبات العالمية، وترجع العلاقة بينهما إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ابتكر الليبراليون أجندة أمنية مزدوجة لحل النزاعات والصراعات بالطرق السلمية، وتحفيز التنمية في هذه البؤر على أمل تجنب تكرار العنف الذي اتسم به القرن العشرون.

1- مفهوم الأمن

يعدّ الأمن بالنسبة للفرد مطلباً أساسياً تتوقف على تحقيقه صيرورة حياته الطبيعية، وللأمن مصدران أولهما داخلي وثانيهما خارجي: الخوف من الحاجة والخوف من عدم الاستقرار، ولقد اختلف علماء السياسة والعلاقات الدولية في تحديد تعريف دقيق للأمن، فاتخذ الأمن مفهوماً مغايراً حسب الحقبة الزمنية، وتغيرت خصوصيته حسب حدود ومكان استخدامه، ولكن يتفق أغلب المفكرين والمحللين على أن الأمن: "عدم شعور الفرد بان حياته أو إحدى قيمه مهددة بشكل ما". (LEON:2018.03)

2- مفهوم التنمية

لقد نالت التنمية بأبعادها المتعددة النصيب الأوفر من البحث والدراسة المعمقة والمستفيضة من قبل الدول والمنظمات والهيئات، وأنشئت لها مراكز الدراسات المتخصصة التي تُعنى بمؤشراتها وتعمل على تحليل أبعادها لعلاقتها المباشرة بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتعدّ مؤشرات التنمية المعيار الأساس للمنظمات الدولية المعنية بتقدير نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لمختلف دول العالم، الذي يُبنى عليه وضع الدولة الاقتصادي ومقدرتها التنافسية، ويمكن تعريف التنمية بأنها: "عملية تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع، لتمكّنه من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بضمان مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن" (UNMG:2015.05).

3- العلاقة التلازمية والتكاملية بين الأمن والتنمية

يمكن الجزم أنه لا تنمية بلا أمن، ولا أمن بلا تنمية. هذه المقولة لا نختلف عليها أبداً، فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية، والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها وديمومتها، ولهذا تحرص دول العالم على الاهتمام بالأمن واعتباره من أهم الواجبات الرسمية التي تقوم عليها الدول، وتسخر له كل الإمكانيات المادية والبشرية وتعمل لمصلحة تطويره مختلف العقول الواعية المدركة لأهميته.

إن ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام دخل الفرد يؤدي إلى ضعف الأمن، وهذا يهدد بانتشار مختلف الجرائم والسرقات التي تبدأ بسيطة لسد الاحتياجات الضرورية ثم تتطور مع الوقت، حيث يتحول الأمر إلى جرائم تقف خلفها مؤسسات إجرامية يصعب معها العلاج. وبهذا يصبح ضعف الأمن واختلاله مبرراً للاعتداء على الأموال والأنفس وبهذا تبدأ الأموال في الهجرة خارج مناطق الاختلال الأمني، ولهذا يعد الأمن الوطني هو المطلب رقم واحد لجميع حكومات العالم وشعوبها، وبتحقيقه يتحقق الازدهار والرقى والتقدم للأمم. (الصنايبي:2021).

وفي هذا السياق، يقول روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي في ستينيات القرن الماضي ورئيس البنك الدولي الأسبق في كتابه (جوهر الأمن) الصادر في سبعينيات القرن العشرين: "الأمن القومي لا يكمن فقط في القوة العسكرية، بل وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الداخل وفي الدول النامية وفي العالم أجمع". ويخلص ماكنمارا إلى أن "الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يوجد أمن. فالأمن يتطلب حداً أدنى من النظام والاستقرار وإذا لم توجد تنمية أو يتوفر الحد الأدنى منها، فإنه من المستحيل تحقيق النظام والاستقرار، والسبب في ذلك أن الطبيعة الإنسانية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية خاضعة للإحباط." (الصنايبي:2021).

ولقد توصل الباحثان في الشأن الأمني والتنموي إلى أن هناك مجموعة من الأدوات تمكن من تحقيق الأمن وتؤسس للتنمية وهي:

أ. سيادة القانون

هذا المبدأ يعدّ من الأساسيات التي يجب على الدولة أن تحققها؛ لتضمن أمن المواطنين حيث تعدّ دولة القانون من أهم أسباب الأمن، فوجود تطبيق للقانون إضافة إلى المساواة بين كل أفراد المجتمع أمام القانون وسيادة الحق تخلق جوا من التعاون، ويزول الشعور بالأنا والآخر الذي يعدّ من أهم أسباب النزاعات والعنف، وفي الوقت نفسه، وجود قوانين وتطبيقها بشكل عادل يحفز على التنمية والاستثمار

ب. التكافل الاجتماعي والتعايش ونبذ العنف

وجود قواعد سليمة للعلاقة بين الأفراد داخل المجتمع تزيد من نسبة التعايش بشكل آمن ونبذ العنف خاصة بين طبقات المجتمع المختلفة من الناحية العرقية والإثنية، حيث عادة ما يكون سبب الصراعات غياب التكافل الاجتماعي والتودد بين أعضائه.

ج. التعاون الاقتصادي

الذي هو أهم أدوات تحقيق الأمن والتنمية في آن واحد؛ لأن اقتصاد أي بلد هو معيار تقدمه وازدهاره واستقراره وأحد مكونات الأمن في المجتمع وأمن الدولة، وإن بناء اقتصاد مزدهر تنتعش به كل بنى المجتمع ويقودنا لا محال للأمن لكي نصل إلى دولة القانون حيث لا تجد من يسلب الآخرين حقوقهم (LEON:2018.04-06).

ثانيا. الوضع الأمني في الساحل الإفريقي:

أ- التهديدات التماثلية

تبرز التهديدات التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي في الفشل الدولاتي وعجز الحكومات في المنطقة، حيث يبرز هذا الفشل في مجموعة من الحركات المسببة له وهي كالتالي:

1 - الوضع السياسي

- فقدان دول المنطقة لشرعيتها وهذا ب:
- انتشار الفساد والنهب المؤسساتي التابع للدولة.
- غياب الشفافية والمحاسبة والديمقراطية وكل معايير الحكم الرشيد.
- ضعف الثقة في المؤسسات السياسية بشكل يجعل المواطنين يقاطعون الانتخابات.

- التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة، وانتهاك حقوق الإنسان وغياب احترام القانون من قبل إطارات الدولة، بل الأكثر من ذلك استغلال النفوذ لخدمة المصالح الشخصية (باله، 2018: 91-94).

كل هذه الحركيات ذات الطابع السياسي، شكلت محور العجز في بناء الدولة الوطنية في المنطقة، وهي إحدى مداخل المشكلة الأمنية في القارة الإفريقية عموماً، وفي منطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، خاصة النزاعات ذات الطابع الديني أو العرقي، ويمكن ملاحظتها على مستوى الدول محل الدراسة، ونخص بالذكر دولة مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد مروراً عبر محور الجزائر وليبيا (العلوي، 2015).

2- الوضع الاقتصادي

- التوزيع غير العادل للثروات، فمثلاً في مالي يسيطر عرق "البارمبا" على السلطة، ومنه يحكم سيطرته على الموارد الطبيعية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انتشار النزاعات بين الطبقات والإثنيات المشكلة لدولة مالي.

- هشاشة الأوضاع التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن، والتي دامت لأكثر من سبع سنوات، أدت إلى انخفاض الواردات من دخل الفرد بنسبة 15 بالمائة، وعجز ميزان المدفوعات. - عدم توفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

إضافة لذلك، فإنها دول تقع في خانة دول الإنذار العالي والعالي جداً وفق المؤشرات التي وضعها صندوق السلام، حيث نجد تشاد في المرتبة 14 والنيجر المرتبة 19 ومالي في المرتبة 30، وبوركينا فاسو حلت في المرتبة 39، من حيث توفير الحاجات الاقتصادية لمواطنيها (Fund For Peace, 2015:P17).

3 - الوضع الاجتماعي

- سوء التعددية المجتمعية ومشكلة الأقليات.
- غياب تنشئة سياسية مجتمعية فعالة، بسبب عدم وجود قنوات مجتمع مدني فعالة كالنقابات القوية والجمعيات المستقلة عن المجتمع السياسي.
- غياب الأمن الاجتماعي في منطقة الساحل، وهو الناتج عن التنوع العرقي في مجتمعات الدول المشكلة للمنطقة مما أنتج أزمات وطنية لا تكاد تنتهي.
- النمو السكاني المتزايد في دول منطقة الساحل، فحسب التقديرات والتوقعات، فإن عدد سكان منطقة الساحل الإفريقي سيتضاعف خلال 30 سنة القادمة ليصل إلى 150 مليون نسمة في سنة 2040، وهو المؤشر الذي ينذر بتفاقم الأزمات أمام العجز الدولاتي في المنطقة، مما ينذر بكارث إنسانية خطيرة في المنطقة خاصة مع تزايد وارتفاع نسب

الفقر، وانعدام الأمن الغذائي مما سيؤدي إلى قيام مجازر وأزمات معقدة لا تحمد عقبائها.
(Mahdi,2010: 02)
-انتشار الأمية بنسب مرتفعة، فمثلا في النيجر نسبة الأمية تصل إلى حوالي 85 بالمائة.
- ارتفاع نسب الفقر في منطقة الساحل الإفريقي، فحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2017 – 2018 بلغت نسبة الفقر في كل من تشاد أكثر من 80 بالمائة، النيجر بحوالي 63 بالمائة، أما مالي فبلغت نسبة الفقر بها أكثر من 64 بالمائة، إضافة إلى موريتانيا بنسبة 40 بالمائة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير 2018: 287).

4 – الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل

- تتميز منطقة الساحل الإفريقي بشكل ثابت بخصائص طبيعية وجغرافية جد متميزة، قوامها أربعة عناصر هي: الجفاف والمجاعة والتصحر والحرارة المرتفعة جدا، فمثلا في الجزائر 1.980.000 كلم² أي 72.2 صحراء، وهو الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي بالمنطقة (غربي،2010: 296).
- شساعة الحدود 8.5 مليون كلم مربع وصعوبة أو استحالة مراقبتها من قبل دول المنطقة مما يسمح بانتشار الجريمة.
انطلاقا من المؤثرات والعوامل المختلفة للفشل الدولاتي في منطقة الساحل الإفريقي، فتحت التهديدات التماثلية المجال لتوغل تهديدات لا تماثلية في المنطقة عقدت من الوضع الأمني فيها.

ب – التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

تعددت التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، مما جعل منطقة الساحل ملاذا للجماعات الإرهابية، وتجار المخدرات والأسلحة، والهجرة غير الشرعية وغيرها من التهديدات العبر وطنية.

1 – الإرهاب في منطقة الساحل

استفاد الإرهاب من الوضع الهش الذي تعرفه منطقة الساحل، حيث النزاعات والحروب الأهلية، وانتشار الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، وعدم الاستقرار السياسي والمؤسسي إلى جانب العجز الاقتصادي واستفحال ظاهرة الفقر هناك، فتمركز هناك ما يسمى بالقاعدة في المغرب الإسلامي، حيث تصاعدت العمليات الإرهابية في الساحل وجنوب الصحراء، واستهدفت هذه العمليات بلدان المنطقة، سواء في شكل اعتداءات على قوات الأمن، كما حدث مؤخرا في مالي، أو ضد أماكن مقصودة كما حدث في القاعدة البترولية بتيقتورين بعين أمناس في الجنوب الشرقي للصحراء الجزائرية في 2013، أو عن طريق اختطاف السواح الأجانب مقابل دفع الفدية، كما يقوم الإرهابيون بتأمين مرعات عبور تجارة المخدرات والأسلحة مقابل أرباح تدفعها هذه الأخيرة (مجدان، 96-97: 2016).

ولقد توسع النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي مستفيدا من الأزمة الليبية، واستفحال ظاهرة الإتجار بالأسلحة الخفيفة، مما أثر بشكل كبير على أمن واستقرار المنطقة، وما زاد من الوضع تأزما تدخل القوى الأجنبية في المنطقة خاصة فرنسا، وفتح الباب على مصراعيه لنشاط ما يسمى بالقاعدة في المغرب الإسلامي (المنصف، 55: 2018).

وما زاد من تأزم الوضع في المنطقة، هو امتلاك الجماعات الإرهابية لأجهزة مراقبة متطورة، قد لا تملكها جيوش المنطقة، والأكثر من ذلك محاولة استغلال ما يسمى بالقاعدة في المغرب الإسلامي لأقليات الطوارق، وتشجيعها على الانفصال على الحكومات المركزية في الساحل، كما حدث في إقليم قاو وتومبوكتو بمالي، وهو الأمر الذي يصعب من مأمورية استتباب الأمن والسلم هناك.

2- الاتجار غير الشرعي للمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي

تعدّ الجهة الغربية لمنطقة الساحل الإفريقي نقطة عبور لتجار المخدرات غير الشرعيين، نظرا للمشاكل التي تعانيها شعوب المنطقة من فقر وانعدام الأمن الغذائي مما جعلها تساعد تجار المخدرات على تمرير سلعهم القادمة من جنوب أمريكا، مقابل مبالغ زهيدة لتغطية تكاليف الغذاء والملبس وغيرها من حاجاتهم الضرورية (التير وآخرون 2007 : 124)، و قد أشارت في هذا الصدد هيئة مراقبة تجار المخدرات أن دول قارة إفريقيا تشهد عمليات تهريب ومتاجرة بالمخدرات بشكل مقلق مستغلين في ذلك ضعف الآليات المحلية للتصدي للظاهرة، فمهربو المخدرات يستعملون إفريقيا للعبور وذلك بجلب المخدرات من أمريكا اللاتينية وتوزيعها نحو أوروبا مرورا بمناطق إفريقيا الغربية والوسطى والشمالية (Ranfe,2008: 01-07).

انطلاقا من هذا، فإن الإرهابيين والقوات المناوئة للحكومات في منطقة الساحل تستمد قوتها من عائدات تجارة المخدرات من أجل شراء التجهيزات وتمويل عملياتها الإرهابية، إضافة إلى دفع رتب جماعاتها.

كما صرح أنطونيو ماريا كوستا بالبعد الجديد لتجارة المخدرات و التقانة الكبيرة التي تتمتع بها عصابات المخدرات ،و أشار إلى طائرة بوينغ - 727 التي أقلعت من فنزويلا، لتحط في منطقة قاو بمالي في 02 نوفمبر 2009، حيث أفرغت كميات كبيرة من الكوكايين مع الإشارة إلى أن منطقة "قاو" بمالي هي معقل للجماعات المتمردة والإرهابية في المنطقة خاصة وأنها تحتضن نزاعات إثنية لا تكاد تنتهي كنزاع التوارق ضد حكومتي النيجر ومالي، وعن كمية الأسلحة المتداولة في المنطقة وحسب التقديرات ،فإنها تصل إلى حوالي 08 ملايين قطعة سلاح (بن يونس، 2012 : 14).

وعن علاقة تهريب الأسلحة بالتنظيمات الإرهابية يمكن البرهنة عليه - بخطف 32 سائحا من قبل " عبد الرزاق البار " وتلقيه لدفية 5 ملايين يورو، وهو المبلغ الذي اشترى به

109 قطعة سلاح من نوع "كلاشينكوف"، 400 خرطوشة رشاش، 37 قاذفة ربح 1 و ربح 2 (RBG1-RBG2) ورشاشين، إضافة إلى قاذفات صاروخ وسلاح مضاد للمروحيات و11 سيارة رباعية الدفع وهواتف نقالة تعمل عبر الأقمار الصناعية (ثريا)، كل هذه الأسلحة تم شراؤها من دون الخروج من منطقة الساحل الإفريقي، بين مدينتي ياو النيجيرية و تمبوكتو المالية (22-24: Mahdi,2009).

هذه المؤشرات تدل على التمويع الجيد للتنظيمات الإرهابية والعلاقة الجيدة بينها وبين مهربي الأسلحة، وهذا ما يحتم ضرورة إعادة الحسابات الاستراتيجية من دول المنطقة: لأن التهديد يتزايد أمام عجز دول المنطقة إيجاد حلول جذرية للقضايا العالقة.

3- الإتجار بالبشر

في العصر الذي تدعي فيه البشرية الارتقاء بمركز الإنسان، وفي عصر عالمية حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة و الانتقاء ولا حتى الاستثناء، وبموجب برنامج عمل فينا 1993، لكن الواقع أنه كل عام تتعرض عدة ملايين من النساء والأطفال للخداع أو للبيع أو القسر والإرغام، في الوقوع في أوضاع من الاستغلال التي لا يمكنهم الفكك (الهروب) منها، ويشكلون بذلك سلعا رائجة في تجارة عالمية، تسيطر عليها جماعات إجرامية، منظمة تنظيما دقيقا، حيث تعدّ تجارة البشر ثالث أكبر تجارة إجرامية في العالم بعد تجارة المخدرات وتجارة السلاح.

كما يشهد هذا النوع من النشاطات الإجرامية العابر للحدود نموا سنويا بمعدل 32 مليونا دولار (عيد،2005: 34)، حيث يبلغ نصيب الاستغلال الجنسي حوالي 7 مليون دولار (المرزوق، 2005 : 25-27)، إضافة إلى ذلك، فإن انتشار الاتجار بالنساء والأطفال في القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، أدى إلى انتشار أمراض خطيرة تهدد بقاء الإنسان في المنطقة على رأسها مرض "الإيدز"، وما يسمى "HIV" الذي سجلت إفريقيا أرقاما قياسية فيه (تميمي، 2020 : 12).

إن الواقع يثبت أن الاتجار بالبشر يصعب مقاومته، خاصة في ظل الحضارة المادية ذات الأخلاق المتدنية، ولذا يجب على شعوب المنطقة التي أغلبيتها تدين بالإسلام العودة إلى تعاليم الدين والاستفادة من أحكامه لأنه يبجل مكانة الإنسان ويرفع من شأنه ككائن عاقل له حقوق وعليه واجبات.

4 – الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل

انتشرت الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي كنتيجة حتمية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي تعيشها شعوب المنطقة، وغياب أدنى شروط الحياة المستقرة خاصة في دول النيجر ووتشاد ومالي وبوركينا فاسو، التي تعرف تدني المستوى الاجتماعي إلى أقصى الحدود والمعدلات، حيث نجد في بوركينا فاسو 44.9 بالمائة من مجموع

السكان يعيشون تحت خط الفقر المقدر ب 1 دولار في اليوم، و72.3 بالمائة من مجموع السكان في مالي و61 بالمائة بالنسبة للنيجر يعيشون تحت معدل الفقر (Gragam and Poku,2000 :82).

هذه النسب الكارثية في معدلات الفقر، جعلت شعوب المنطقة الساحلية الإفريقية خاصة الفئة الشابة تبحث عن البديل، فكانت الهجرة غير الشرعية هي المنفذ، فهناك من لا يرغب في العودة إلى الوطن عند وصوله إلى الضفة الأخرى باعتبار أن بلدانهم الأصلية تعرف موجات عنف سياسي وحالات اللا أمن، فسعى الفرد للهجرة بهدف تحقيق ذاته وتجسيد كل متطلبات الحياة الأمنية التي تبجل إنسانيته وتحترمها (13: Berkouk,2010).

إن وجهة المهاجرين غير الشرعيين والمتوافدين من إفريقيا الغربية نحو دول شمال إفريقيا، هدفهم البحث عن الأمن وعن العمل لتحسين أوضاعهم الاقتصادية وإعالة ذويهم في الوطن الأصلي، كما أن هؤلاء المهاجرين ركزوا على دولتي الجزائر والمملكة المغربية باعتبارهما بوابة إفريقيا نحو أوروبا.

وهو ما يهدد أمن الجزائر والمملكة المغربية من أمراض وأوبئة ينقلها المهاجرون غير الشرعيين من أوطانهم على غرار مرض "HIV أو الإيدز" و"السرطان" وغيرها من الأمراض المستعصية والمعدية (19: Bouriche,2010).

ثالثاً. التنمية في منطقة الساحل الإفريقي

في هذا الشق من البحث، يتم التطرق إلى واقع التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، وبخاصة مع ظهور منطق الأمن الإنساني الذي ينادي إلى ضرورة تحقيق تنمية إنسانية، والاهتمام بالفرد والمواطن بدرجة أولى.

أ- النمو الاقتصادي

هذا الجانب يسلط الضوء على المسار الاقتصادي في دول الساحل التي هي محل الدراسة (تشاد، مالي، ليبيا، الجزائر، النيجر، موريتانيا، بوركينا فاسو)، في أزمنة وفترات متباينة، لمعرفة الوضعية الاقتصادية لدول المنطقة، وهل كانت الأوضاع الاقتصادية سبب مآسي شعوب المنطقة؟، أو يرجع ذلك إلى معطيات ومتغيرات أخرى؟

الدول	نسب النمو في الجزائر					
السنوات	تشاد	مالي	النيجر	ليبيا	موريتانيا	بوركينا فاسو
2020	%04.2	%01.1	%0.1	%03.7	%06.2	%02.1
2021	%06.1	%02.1	%02	%07.8	%06.9	%02.7

جدول (01): يمثل نسب النمو الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي محل الدراسة. من إعداد الباحث

انطلاقاً من إحصائيات البنك الإفريقي.

انطلاقاً من النسب والإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه، أول ما يتبادر إلى الذهن، هو ذلك التذبذب الكبير في نسب النمو في أغلب دول منطقة الساحل الإفريقي، وبخاصة بالنسبة للنمو الاقتصادي في النيجر فقد عرف ارتفاعاً ملحوظاً ومعتبراً في عام 2021، بارتفاع 1.5% مقارنة بعام 2020 الذي لم يتخط حاجز 01% (UA-PEA,2021: 172).

كما عرف النمو الاقتصادي الموريتاني استقراراً ملحوظاً بتسجيله ارتفاعاً ب 0.6% في سنة 2021، وهو من بين الأحسن في اقتصاديات دول الساحل محل الدراسة، والأمر أرجعه المختصون الاقتصاديون إلى الاستقرار الذي تعرفه موريتانيا وطبيعة المجتمع الموريتاني الذي لا تشغله الكماليات مقارنة بشعوب الدول الأخرى (UA-PEA,2021: 145).

أما دولة ليبيا قد سجلت نسب النمو فيها تطوراً ملحوظاً، حيث بلغت نسب النمو الاقتصادي عام 2021 معدل 07.8 مقابل 03.7% في سنة 2020، وهذا التطور الإيجابي للنمو الاقتصادي الليبي راجع إلى الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد من جهة، وإلى ارتفاع إنتاج المحروقات، أو بالأحرى استعادة استغلال الإنتاج من قبل الحكومة بعدما كان في يد الميليشيات التي استولت على حقول النفط، وتعالى الأصوات المنادية بالانفصال عن الحكومة المركزية في إقليم بارقة.

أما فيما يخص الجزائر، فيلاحظ أن هناك استقراراً في نسب النمو الاقتصادي، حيث سجل في عام 2021 نمواً اقتصادياً قدر ب 03.4% مقارنة بسنة 2020 الذي سجل 2.3%، والأمر راجع إلى تقلص فاتورة الواردات وعزم السلطة على المضي قدماً لتشجيع الاستثمار الوطني، كما أن عائدات المحروقات عرفت انخفاضاً ملحوظاً، حيث بلغت في سنة 2020 أكثر من 31 مليار دولار، مقابل أوج ارتفاعها القياسي عام 2013 إذ حققت مداخيل قدرت ب 186.7 مليار دولار، نتيجة لارتفاع أسعار البترول العالمية (UA-PEA,2021: 145).

فيما يخص دولة تشاد، فهي الدولة التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي معتبر -عن طريق الاقتراض من الصندوق النقد الدولي- في المنطقة حيث لم يتجاوز النمو الاقتصادي فيها، عتبة 6.1% في 2021، مقابل 4.2% لعام 2020، أما عن الميزان التجاري في تشاد، فقد عرف فائضاً، حيث بلغت قيمة صادرات تشاد 6.4 مليار دولار وقيمة الواردات 1.8 مليار دولار سنة 2013، إلا أن ذلك لم يقلل من حدة سلبية النمو الاقتصادي في تشاد، وكل ذلك تحقق مع تعافي الاقتصاد العالمي آنذاك (UA-PET,2021: 125).

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي في دولة مالي، فتعدّ من الدول التي حققت أدنى معدلات نمو في المنطقة حيث عرفت نسبة النمو استقراراً بالرغم من التذبذب الطفيف، إلا أنه على العموم نسب النمو الاقتصادي إيجابية حيث بلغ في سنة 2021، 2.1%، إلا أن الأوضاع الأمنية والسياسية التي تعيشها مالي أثرت سلباً على معدلات النمو الاقتصادي (UA-PEM,2021: 171).

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي لدولة بوركينا فاسو، فهو إيجابي، حيث تراوح ما بين 02.1% و 02.7% في سنتي 2020 و 2021 على التوالي، كما عرف الميزان التجاري عجزاً، ويرجع الأمر

إلى سقوط أسعار الذهب في السوق العالمية، ومن الضروري الإشارة إلى أن عصب العملة الصعبة لدولة بوركينافاسو هو الذهب (163: UA-PEB, 2021).

انطلاقاً من القراءة والتحليل لإحصائيات النمو الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي لسنتين مختلفتين ومتقاربتين، يبرز مدى ارتباط اقتصاديات دول المنطقة بتقلبات الأسواق العالمية، خاصة أنها دول مصدرة للمواد الأولية بنسب تقارب 100٪ من مجموع صادراتها، هذا ما يبقي مصير اقتصاديات هذه الدول مرتبطاً وتابعا لأسعار المواد الأولية المتداولة في البورصات العالمية.

وتأسيساً على ذلك، ضعف النمو الاقتصادي في غالبية دول الساحل الإفريقي محل الدراسة، ذو صلة مباشرة بتراجع وانكماش الاقتصاد العالمي نتيجة تفشي جائحة كورونا، التي أحدثت خسائر كبيرة في التعاملات الاقتصادية نتيجة الحجر الصحي الذي اتبعته دول العالم، والغموض الذي عرفته سنتي 2020 و2021 على طبيعة التعاملات الاقتصادية.

ب- التنمية البشرية في منطقة الساحل الإفريقي

تشكل التنمية البشرية، أحد المفاهيم المعقدة والمتشابكة في مجال الدراسات الإنسانية، بتعبيرها على أحقية الإنسان في العيش الكريم، في كنف مجتمع يوسع له الخيارات، ولقد كان الدكتور محبوب الحق، محرر تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، أول من لفت الانتباه العالمي لمفهوم الأمن الإنساني، لاسيما أن التقرير ركز بشكل صريح على الأمن الإنساني، ورأى أنه: "لزم طويل، شكلت إمكانية النزاع بين الدول مفهوم الأمن، ولزمن طويل تمت معادلة الأمن بالتهديدات التي تقف على حدود البلد، ولزمن طويل نظرت الأمم إلى الأسلحة للدفاع عن أمنها، وبالنسبة لأغلب الناس اليوم فهناك شعور بعدم الأمن ينشأ عن الهموم اليومية أكثر مما ينشأ من حدث كوارثي عالمي، فالأمن الوظيفي، الأمن في الدخل، الأمن الصحي، الأمن البيئي، والأمن من الجريمة، هذه هي الهموم التي يجابهها الأمن الإنساني عبر جميع أنحاء العالم" (115: UI-Haq, 1995).

ومن خلال التعريف، تم الإقرار والتأكيد على أن أمن الفرد هو الغاية وأمن الدولة هو الوسيلة، وهناك علاقة تكامل بينهما، إذ إنه كلما تمكنت الدولة من حماية أفرادها وتوفير الأمن والعيش الكريم لهم، كلما تمكنت الدولة من استتباب أمنها وبناء حاضر ومستقبل شعوبها، والأكثر من ذلك التموقع في مجال العلاقات الدولية.

وبالعودة إلى حالة الدراسة سنحاول القيام بقراءة متفحصية لوضع التنمية البشرية انطلاقاً من مؤشرات التنمية البشرية لعام 2019، وذلك بالاستعانة بتقرير التنمية البشرية لعام 2019، الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة.

إشكالية بناء الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

بوركينافاسو	موريتانيا	ليبيا	النيجر	مالي	تشاد	الجزائر	
0.434 182 من 189	0.527 161 من 189	0.708 110 من 189	0.337 189 من 189	0.427 184 من 189	0.404 187 من 189	0.717 82 من 189	قيمة التنمية البشرية (00الى01) والرتبة العالمية 2019
4.0	4.7	5.8	3.8	4.3	4.0	5.6	دليل الرضا العام بالحياة (00الى10)

جدول (02): يمثل مؤشرات التنمية البشرية لدول الساحل الإفريقي محل الدراسة من إعداد الباحث، انطلاقا من إحصائيات تقرير التنمية البشرية 2019.

أكدت المؤشرات والمعطيات في الجدول أعلاه تطورا ملحوظا ومرضيا للغاية في مستويات التنمية البشرية، فقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى في منطقة الساحل الإفريقي، والرتبة 82 من 189 دولة شملتها الدراسة، وتليها ليبيا في المرتبة الثانية بمعدل 0.708 وفي المرتبة 110 عالميا، وكلاهما يتمتعان بتنمية بشرية مرتفعة، مقارنة ببقية دول الساحل محل الدراسة، كما نسجل الوضع الكارثي الذي لا يبعث على التفاؤل في النيجر التي تذيلت الترتيب العالمي حسب دليل التنمية البشرية لسنة 2019، وجاءت في المرتبة 189، وهي دولة على مشارف الانهيار، لما تعرفه من فقر مدقع وانعدام الأمن الغذائي، وغيرها من التهديدات التي تهدد حياة المواطنين فيها.

فيما يخص نسب الرضا العام على الحياة في المنطقة، نجد دائما كلا من الجزائر وليبيا في الطليعة بعلامة 5.6 و5.8 من 10 على التوالي، وهو مؤشر دال على مدى مستوى التنمية المحقق من تجسيد الأمن الغذائي والأمن الصحي خاصة بالجزائر، بالمقابل فإن الأوضاع الأمنية المتدنية لليبيا أثرت على بناء استراتيجية تنموية ذات معالم متكاملة شاملة لكل القطاعات.

أما فيما يخص عدم الرضا العام بالحياة، فهو مسجل في كل من النيجر وتشاد وبوركينافاسو، حيث سجل العلامات التالية على التوالي، 3.8، 4 و4 من 10، وهي نتائج دون المتوسط، ويرجع ذلك إلى عدم وجود استراتيجية تنموية واضحة، ووجود الصراعات القبلية والجهوية في توزيع المشاريع التنموية، إضافة لذلك، فإنها لم تحقق الهدف الأول من التنمية البشرية وهو الأمن الغذائي، مما جعلها تحت رحمة المساعدات الغذائية، التي تقدمها مختلف المنظمات الإنسانية العالمية، وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة للأغذية.

وبالمقابل، فإن مستوى الرضا العام بالحياة في كل من موريتانيا م مالي قريب من المتوسط، وهو قابل للتحسن في قادم السنوات، إذا ما تم تجسيد الأمن والسيطرة على

الأوضاع الأمنية غير المستقرة في مالي من جهة، ورفع التحدي من قبل الحكومة الموريتانية وتنويع الاقتصاد خارج الصيد البحري والزراعة.

على العموم، فإن التنمية البشرية في منطقة الساحل الإفريقي مازالت دون المستوى المطلوب، وهذا راجع لنقص أو انعدام الأمن الغذائي يمن جهة، وتدني المستوى المعيشي من جهة أخرى، إضافة إلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة، فكل هذه العوامل تحول وتعرقل تنمية الساحل الإفريقي.

ولرفع التحدي، على دول المنطقة أن تعمل على تسوية المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وهذا لتحقيق وإنجاز برنامج الألفية الثالثة، بالعمل على التقليل من نسب الفقر والجوع في المنطقة، وهي الأهداف التي سطرته مبادرة النيباد، غير أنه يستوجب على الإتحاد الإفريقي العمل على ترقية الديمقراطية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في البلدان الإفريقية، ومكافحة الرشوة والمحسوبية وحل النزاعات والصراعات الإقليمية، وهذا لإخراج شعوب القارة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد إلى مرحلة الاعتماد على النفس في حل مختلف القضايا والمسائل التي تقف في وجه التنمية، بعيدا عن التدخل الأجنبي، والإيمان بقدرات شعوب المنطقة القادرة على بناء صرح تنموي قائم على أساس العدالة في توزيع الثروات وتكافؤ الفرص، وهذا لضمان مستقبل الأجيال القادمة الذي لا يكون إلا عن طريق اعتماد برنامج التنمية المستدامة (Mouhobi,2005 :75-95).

ثالثا: علاقة الأمن بالتنمية واستراتيجية تجسيدهما في منطقة الساحل الإفريقي

تواجه دول الإقليم مجموعة من التحديات المتعلقة بالدرجة الأولى ببناء السلم والأمن من ناحية، وضرورة التأسيس لتنمية شاملة ترتقي بالمواطنة وتعزز من روح الانتماء الوطني على حساب الانتماء للهوية من ناحية أخرى، من أهم الدول التي تركز عليها استراتيجية بناء الأمن والتنمية نجد موريتانيا ومالي والنيجر، ومع طبيعة الظروف الجغرافية، فإنه من البدهة أن التحديات تؤثر كذلك على أجزاء من بوركينافاسو وتشاد، وهناك الكثير من التحديات تؤثر على الدول المجاورة بما في ذلك الجزائر وليبيا والمغرب وحتى نيجيريا التي يعدّ التزامها ضروريا لمواجهة تلك التحديات والتطورات السياسية الحالية في شمال إفريقيا ما يدعى بالربيع العربي ولها نتائج على وضعية إقليم الساحل، وخير مثال تأثير الأوضاع الأمنية المتدنية في ليبيا على دول الجوار.

فعند النظر إلى العلاقات الخاصة التي تطبع دول الإقليم، فإن الحضور المهم لمواطني إقليم الساحل في دول المغرب العربي فيما يخص الهجرة غير الشرعية، والمخاطر التي قد تنجم عن انتشار السلاح في الإقليم، والأكثر من ذلك فالمشاكل التي تواجه إقليم الساحل لا

تؤثر على السكان المحليين فحسب، وإنما تؤثر كذلك على مصالح واستثمارات الأجانب وعلى وتيرة تدفق الاستثمارات على دول منطقة الساحل الإفريقي.

1- العلاقة العضوية بين الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

في مجالات قليلة يكون الترابط بين التنمية والأمن أكثر اتضاحا، فضعف الحكومات يؤثر على الاستقرار في الإقليم وعلى القدرة على مجابهة الفقر والتهديدات الأمنية الآخذة في الارتفاع، فالفقر يولد عدم الاستقرار الذي يؤثر على فقدان السيطرة على موجات المهاجرين، والتهديد الأمني يأتي من النشاط الإرهابي على يد التنظيمات الإرهابية التي تسمى بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبوكو حرام، وأخيرا امتداد التنظيم المدعوب "داعش" إلى المناطق الرخوة في الإقليم، والذي حصل على ملجأ في شمال مالي، باستهدافه للغرب، وقد تطور من اقتناص الأموال إلى اقتناص الأرواح كما بات شبعا يقوض الاستثمارات في الإقليم (الصواني، 2013: 86)، فمصادر وقدرات تنظيم الجماعات الإرهابية المتطرفة مهمة، وفي حالة نمو تدهور الأوضاع الأمنية تسبب تحدي كبير لتنمية التعاون وانتظام إيصال المساعدات الإنسانية والمساعدات التنموية، وهو ما يؤدي إلى تفاقم وتآزم الوضع الإنساني لشعوب الإقليم .

كما أن السياسة التنموية للاتحاد الإفريقي يجب أن توضع بالشراكة مع الدول المعنية وتهدف إلى معالجة جذور الفقر المدقع، وخلق قواعد شعبية للاقتصاد وفرص التنمية البشرية، لكن سيكون من الصعب لهذه السياسات تحقيق تأثير عال ما لم تواجه التحديات الأمنية.

فالمشاكل في الساحل عابرة ومترابطة، فيمكن لتكامل إقليمي واستراتيجية شاملة أن تساعد في إيجاد تقدم وحل في أي مشكلة خاصة، ويجب أن يصاحب تقوية القانون تقوية المؤسسات والمسؤولية الحكومية، والقدرة على تقديم الخدمات الأساسية للسكان، وتهدئة التوترات الداخلية، فالعملية التنموية وتطوير الحكم الراشد، وتحسين الوضعية الأمنية تحتاج إلى تطبيق تسلسلي مناسب وأسلوب تنسيقي لخلق تنمية مستدامة في الإقليم.

ولذلك تقدم هذه الاستراتيجية آلية للعمل بالنسبة للتنسيق الإفريقي مع وجود مبادرة النيباد والالتزام المستقبلي في الإقليم مع هدف مشترك هو تعزيز الأمن والتنمية، إضافة إلى تقوية الأمن في قارة إفريقيا، وبناء على العمل الذي تم حتى الآن من وساطة وتحركات للتحكم في الوضع الأمني وتعزيز التنمية في الساحل، فقد تكون مؤشر لنجاح الجهود التي تقوم بها الجزائر والمنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا، والمساعي الحميدة للأمم المتحدة للحد من اللا امن والاستقرار، وتجسيد الأمن بمفهومه الواسع، الخادم والمبجل للذات الإنسانية لشعوب المنطقة.

2- تحديات بناء الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي

هناك مجموعة من التحديات والرهانات على عاتق دول الساحل الإفريقي، لتجسيد أمنها وتشبيد تنمية خادمة للمواطنة في المنطقة، وهي كالآتي:

أ- الحكامة والتنمية وحل الصراعات

إن انعزال الإقليم وطبيعته الحساسة والمشاكل التي تواجهها دول الصحراء في تقديم الحماية والمساعدة والتنمية والخدمات العامة للسكان، ونقص الكفاءة في اتخاذ القرارات اللامركزية وانعدام المساواة في توزيع مداخل الاقتصاد رأس مال الأنشطة الاقتصادية الكثيفة، يسبب تحديات جديدة، إضافة إلى قلة التعليم وفرص التشغيل بالنسبة للشباب تساهم في التوترات وتجعلهم عرضة للتعاون مع المنظمات الإجرامية لأسباب مالية أو بسبب راديكالي (Linklater, 2007: 15-21)، وضعف الحكومة خصوصا في مجال القضاء والعدالة الاجتماعية واستمرار نقص مستويات التنمية مع بقاء الصراعات الداخلية والتمرد في الأقاليم المتأثرة من انعدام الأمن، يجعل من دول إقليم الساحل وشعوبها عرضة للأنشطة الإرهابية. وفي الحقيقة فإن الأقاليم الصحراوية لها تاريخ من الاستقلال، يجعل الحكومات تجد صعوبات في بسط سيطرتها، والفساد كذلك يمثل صعوبة في وجه تفعيل الحرب على الإرهاب وتطوير القطاع الأمني، وتقديم مشاريع المساعدات التنموية أصبح هو الآخر أكثر خطورة.

ب- المستوى السياسي وتحديات التنسيق

إن التهديدات الأمنية في الساحل وحلولها لهما ذواتان طبيعيتان عابرتان للحدود، إضافة إلى أنهما تختلفان من دولة إلى أخرى، وأحيانا تكون هناك اختلافات في الرؤى حول تلك التهديدات وسبل مواجهتها في دول الساحل الثلاث وجاراتها من دول المغرب العربي (الجزائر، ليبيا والمغرب) وغياب تنظيم إقليمي يشمل كل دول المغرب العربي وإقليم الساحل يؤدي إلى تعامل فردي مع تنسيق عملي ضعيف، وإطار ذي مصداقية ومبادرات فعالة، وأما على المستوى الدولي فإن التناغم وتنظيم الارتباط السياسي والأمني والجوانب التنموية غير كاف (حاج محمد، 2019: 335).

ج- الأمن وحكم القانون

هذه الدول لديها نقص في الجاهزية والقدرات الاستراتيجية والأمن بشكل عام، وتعزيز قوة القانون، وهذا ما ينعكس في نقص كفاءة آليات القضاء وقدرات قوة القانون على جميع المستويات، وضعف إدارة الحدود ونقص تقنيات التحقيق المعاصرة، وأساليب تجميع وإرسال وتبادل المعلومات، إضافة إلى أن المعدات والتجهيزات إما قديمة أو غير موجودة أصلا.

ح - محاربة ومنع انتشار العنف الأصولي والراديكالية

في إقليم الساحل هناك ترابط بديهي بين مختلف العوامل كالفقر وغياب العدالة الاجتماعية، والفاقة الاقتصادية والوعظ الراديكالي الذي يسبب تنامي خطر الراديكالية، والوضعية في موريتانيا خصوصا تقلق من حيث الخطر الراديكالي وتجنيد الشباب على يد ما يسمى ب "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" (مجدان، 2016: 98).

3- استراتيجة حماية المصالح المشتركة وتحسين الأمن والوضعية التنموية في إقليم الساحل

الإفريقي

من الجلي أن هناك مصالح طويلة المدى لدول الإقليم في ظل تناقص انعدام الأمن وتطوير التنمية في منطقة الساحل، فتقوية الحكم والاستقرار في إقليم الساحل عبر تطوير حكم القانون وحقوق الإنسان إضافة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستفادة السكان الأكثر هشاشة من سكان تلك الدول أمر بالغ الأهمية.

والأولية الطارئة الأكثر أهمية هي منع هجمات التنظيمات الإرهابية في إقليم الساحل وإمكانية انتقالها إلى الدول الإفريقية، وتقليص تجارة المخدرات وغيرها من النشاطات التهريبية الإجرامية التي تعبر من غرب إفريقيا نحو أوروبا؛ من أجل تأمين التجارة القانونية والخطوط التجارية (الطرق، والأنابيب) عبر إقليم الصحراء وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وحماية المصالح الاقتصادية الموجودة وخلق قواعد للتجارة والاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

فتحسن الأمن والتنمية في الساحل له تأثير تلقائي ومباشر على حماية المواطنين ومصالحهم، والأكثر من ذلك حماية مصالح المستثمرين الأجانب، وهو الأمر الذي يستوجب تضافر الجهود والتعاون البيئي المشترك فيما بين دول الإقليم، والأكثر من ذلك إنشاء منظمة أمنية مشتركة مع دول شمال إفريقيا للتصدي لمختلف أشكال الجريمة المنظمة والتأسيس لأنظمة ديمقراطية قوامها خدمة الصالح العام، وذلك بإتباع الخطوات الآتية:

1- تقوية المؤسسات الدستورية في دول المنطقة، وجعل المواطنة أكثر ارتباطا بمدى قدرة المواطن في الانتفاع الدائم والمستمر من حقوقه السياسية والمدنية وبقية الحقوق الأخرى.

2- بناء منظومة تعليمية قوية تساهم في تكريس روح الانتماء للوطن لا للهوية.

3- تشجيع التكوين المهني، من أجل إيجاد يد عاملة متخصصة، قادرة على دفع عملية التنمية في دول المنطقة.

4- الاهتمام بالقطاع الزراعي للقضاء على المجاعة المستفحلة في الساحل الإفريقي.

5- ضمان احترافية قوات الجيش، وتأهبها الدائم للتدخل السريع في أي تهديد يمس دول الإقليم، والاستعانة بالخبرات الأجنبية، خاصة فيما يخص الرقمنة الحربية (Mouhobi,2005 :122).

خاتمة ونتائج الدراسة

تشكل منطقة الساحل الإفريقي أحد أبرز مناطق العالم توترا، وفقدانا للأمن وانعدام فرص التنمية، ومنه فإننا نؤكد الفرضيات التي اختبرناها والتي مفادها أن استتباب الأمن وتحقيق التنمية في منطقة الساحل الإفريقي لن يتجسد إلا بإدراك مشترك لمختلف التهديدات الأمنية من طرف صناع القرار في المنطقة، والعمل معا على إيجاد الحلول الجذرية لها، ومن أجل رسم خارطة أمنية تنموية مشتركة بين الدول المشكلة لفضاء الساحل يجب إتباع الخطوات الآتية كوصفة علاجية للوضع القائم:

*إعادة النظر في التركيبة المسيرة لدول المنطقة باعتبارها أحد مداخل الفشل الدولاتي في منطقة الساحل الإفريقي والعامل الأساسي لانتشار التهديدات التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، وعلى رأسها فشل دول المنطقة في بناء صرح ديمقراطي، يؤمن بحق كل أفراد المجتمع في المشاركة في رسم دعائم الدولة الوطنية المؤمنة بعدالة توزيع الخيرات والثروات على جميع المواطنين دون النظر إلى انتماءاتهم العرقية، ولكن أيضا الإيمان بحق الأجيال القادمة في ثروات وخيرات بلدانهم.

*يشكل الإرهاب التهديد الأكثر تعقيدا لمنطقة الساحل الإفريقي، وذلك لطبيعته العبر وطنية، وارتباطه بمختلف التهديدات اللاتماثلية الأخرى كتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة إذ إن منطقة الساحل الإفريقي تعدّ من أكبر مناطق الاتجار بالأسلحة الخفيفة في العالم، ولمكافحة الظاهرة الإرهابية يجب توفير شرطين أساسيين وهما:

-الثقة بين صناع القرار في المنطقة، مع ضرورة رسم خارطة إدراكية أمنية موحدة للتهديد الإرهابي ومستقبل المنطقة.

-ضرورة التشبث بالقضية داخليا، وعدم السماح بالتدخل الأجنبي في المنطقة لأي اعتبار أو سبب قد تتبجح به هذه الأطراف.

* ضرورة بناء منظومة تعليمية قوية، تجعل من المواطن عصب التنمية والقاطرة الأمامية لسكة التنمية التي تضمن بناء أجيال واعية بالتحديات الملقاة على عاتقهم والمرتكزة على تشييد حاضر ومستقبل أوطانهم.

* ضرورة بناء فلسفة تنموية، تجعل من التنشئة الأمنية المشعل الذي يغذي ذوات المواطنين في منطقة الساحل والضامن الوحيد لبناء منطوق الحس المدني والأمني، ولكن أيضا يجعل من رجل الأمن والمواطن رجُلَي أمن.

* ضرورة بناء منهجية اقتصادية بعيدا عن المواد الأولية، وجعل ريع هذه الأخيرة الممول للاستثمارات الكبرى على رأسها الصناعة والزراعة، عن طريق تشييد السدود واستصلاح الأراضي، مع العلم أن المنطقة أحصت في جانفي 2020 أكثر من 3.3 مليون جائع وأزيد من 300

ألف طفل دون سن الخامسة في الساحل الإفريقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو المؤشر المظلم لمستقبل التنمية في المنطقة.
من خلال هذه الورقة البحثية نستخلص أن لامناص من التنمية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا لن يتأتى إلا بإدراك قادة دول المنطقة بضرورة الاستثمار في المواطن، واعتباره أساس الخروج من اللااستقرار إلى الأمن والتنمية.

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية

- 1- الصنایبی، عبد الحق. (2021). *التنمية والأمن والديمقراطية ، مفاتيح لبيئة استراتيجية مستقرة*، متوفر على الرابط: <https://www.maghress.com/author/>
- 2- الصواني، يوسف، محمد، جمعة. (2013)، *ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 3- الوناس، المنصف. (2018). *ليبيا التي رأيت التي أرى: محنة بلد. الدار المتوسطة للنشر*.
- 4- العلوي، حسين الشيخ. (2015). *منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي*، مركز الجزيرة للدراسات، 31 أوت 2015، متوفر على الرابط الآتي:
<http://studies.aljazeera.net/report/2015/08/201583193522703203.htm>
- 5- عمار، بالة. (2019). *التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري -مالي أنموذج-*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 01.
- 6- حاج محمد، فضيلة. (2019)، *التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة وهران 02.
- 7- فوزية، غربي. (2010). *الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر*. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 8- محمد فتحي، عيد. (2005). *عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار بالبشر*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.
- 9- مصطفى عمر، التير وآخرون. (2007). *المخدرات والعولمة*. الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للدراسات الأمنية.
- 10- خالد محمد سليمان، المرزوق. (2005). *جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوبتها في الشريعة والإسلامية*. رسالة ماجستير في فرع العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية. الرياض.

11- كمال بن يونس. (12، 2010، 2010). *375 طنا من الكوكايين تهرب من أمريكا نحو أوروبا عبر*

إفريقيا، تمّ استرجاعه يوم: 2020/12/11: <http://www.ahramdigital.org>:2020/12/11:238556&eid=639

12- منال تميمي. (14، 2008، 2008). *من مكتب الأمم المتحدة الذي يعنى بالمخدرات والجريمة*

المنظمة في الشرق الأوسط: تمّ استرجاعها يوم: 2021/02/12 من الرابط:

www.ensan.net/new/148/article2425/2008:03-14.hlm.

13- هيئة الأمم المتحدة. (2018، سبتمبر)، *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2018*، تمّ استرجاعها

يوم: 2020/04/18: www.un.org

14- هيئة الأمم المتحدة. (2019، سبتمبر). *تقرير التنمية البشرية 2019*، تمّ استرجاعها

يوم: 2020/04/18: www.arabstats.undp.org

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية

15- Bouriche Riadh. (Mars 2010). *Transformations dans le concept de sécurité et nouvelles menace sécuritaires an sahel*. Alger : horizons geostrategie n :01.

16- Damien Helly, Lori-Anne Thérroux-Bénoni, et autres. (2015). *Stratégies Sahel* :

L'impératif de la coordination. Paris : iss.

17- Fund for Peace, *Fragile States Index 2015*, P 19. <http://fsi.fundforpeace.org/>

18- Leon Donadoni. (September 2018). *Mapping the Nexus Between Security and Development in the 21st century / E-International Relations*. <https://www.e-ir.info/2018/09/29/mapping-the-nexus-between-security-and-development-in-the-21st-century/>

19- Mahbub Ul-Haq. (1995). *Reflection human development*. New York: Oxford university press.

20- Mahdi Taje. (Décembre 2006). *Les clefs d'une analyse géopolitique de sahel africain*. NATO.

21- Mhand Berkouk. (2010). *The dynamics of insecurity in the Sahel*. Alger: Horizon Géostratégie. n:01.

22- Mihdi Taje. (2009). *la securite de Sahara et du sahel*. Paris : CEREM, Decembre..

23- Momadon Alion Barry.(2006). *Guerre et trafic d'armes en Afrique . Approche géostratégique*. paris : l'harmattan.

24- Xavier Ranfer. (Septembre 2008). *Cocaine :l'Europe inondée.une offensive mondiale des Marco.cahier de la sécurité* .

25- C.Grant Morill and others. (Mars 2015). *foreign Aid and the war terrorism: defining development role in combating terrorism*. obtenu le: 15/01/2021 en parcourant : <https://www.scribd.com/document/99110849/Utan>

- 26- Union Africaine. (2021). *Perspectives économiques en Afrique*.le :27/10/2021 en parcourant :<http://www.afdb.org/fr/mali-economic-outlook/>
- 27- United Nations Millennium Development Goals.(2015). News on Millennium Development Goals. Consulted on :22/01/2021 Available at: <http://www.un.org/millenniumgoals>